الأمم المتحدة

A/57/63–E/2002/21

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 May 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البند ٩٣ من القائمة الأولية*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢
١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت**
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام***

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠١/١٩، المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١، والمعنون ''الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل''، إلى الأمين العام أن يقدم عن طريقه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ القرار. وطلبت الجمعية العامة أيضا في قرارها ٥٦/٢٠٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ أيضا إعداد تقرير. والتقرير المرفق، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مقدم استجابة لهذين القرارين.

* A/57/50/Rev.1.

** E/2002/100.

*** تطلب إصدار هذه الوثيقة فترة أطول من الزمن لإجراء مشاورات مكثفة داخل مختلف الكيانات التابعة للأمم المتحدة في المقر وفي الميدان، وذلك بسبب عدم توافر مصادر رسمية لمعظم المعلومات الواردة في هذا التقرير. وعليه، فقد تأخر التقرير على التجهيز مدة ٤ أسابيع.

130602 110602 02-39272 (A)
0239272

مرفق

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

موجز

ما برحت الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني تتفاقم بفعل استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والتأخر في تنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتأخر في التوصل إلى حل نهائي لتسوية جميع المطالبات المعلقة بين الجانبين.

وقد لجأت قوات الدفاع الإسرائيلية إلى **الإفراط في استخدام القوة** وهدم المنازل وفرض قيود متزايدة في الشدة على الحركة وتطبيق سياسات الإغلاق مما كانت له آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني وأحوال الفلسطينيين المعيشية. وبالفعل قسمت عمليات الإغلاق الداخلي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ٥٤ منطقة منعزلة. وفي نهاية عام ٢٠٠١، ألحق الجيش الإسرائيلي دمارا هائلا بمطار غزة الدولي وميناء غزة. وعلاوة على ذلك، غُلت بشدة قدرة منظمات الإغاثة المساعدة على تقديم المعونات الإنسانية من جراء سياسة الإغلاق والقيود الصارمة التي فرضتها إسرائيل على التنقل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وما زالت المستوطنات هي العلة الأولى لتأجيج الصراع بين الشعبين، حيث توجد حوالي ١٩٠ مستوطنة في الضفة الغربية وغزة يسكنها حوالي ٣٨٠ ٠٠٠ مستوطن منهم نحو ١٨٠ ٠٠٠ مستوطن يعيشون في منطقة القدس الشرقية. ويربط كل مستوطنة بالأخرى وبإسرائيل شبكة واسعة من الطرق الالتفافية. وهذه المستوطنات والطرق، التي تفصل بين المجتمعات الفلسطينية المحلية وتجرد الفلسطينيين من الأراضي الزراعية، فتت الأرض والسكان على السواء.

وتضم مرتفعات الجولان السورية المحتلة بنى تحتية كثيفة من المستوطنات وإن كانت صغيرة نسبيا، ويعيش بها حوالي ١٧ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في ٣٣ مستوطنة. وأدى فشل المفاوضات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية في آذار/مارس ٢٠٠٠ إلى اتخاذ قرارات تهدف إلى تنشيط التوسع في الاستيطان من جديد. وما زالت فرص العمل محدودة أمام السكان العرب في مرتفعات الجولان السورية كما أن إمكانيات الاستفادة من مرافق التعليم ضئيلة بالنسبة لهم.

أولا – مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠١ حتى آذار/مارس ٢٠٠٢. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٩/٢٠٠١، المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١، بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، قد شدد، في جملة أمور، على أهمية إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ و ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، فضلا عن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، تنفيذا تاما وفي المواعيد المقررة.

٢ - وأكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٢٠٤/٥٦ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل، غير القابلة للتصرف، في مواردهم الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه؛ وطلبت من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدم استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، أو التسبب في فقد هذه الموارد أو نفادها أو تعريضها للخطر.

٣ - وما برح التأخر في تنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يفاقم من سوء الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني ويديم أمد دوامة العنف الحالية بلا هوادة. وفي إحاطة مقدمة إلى مجلس الأمن في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، قال الأمين العام:

”إن الحد من العنف يأتي على رأس الأولويات المباشرة. ولكنني أزداد وأشتد اقتناعا بأن السعي إلى حل مشكلة الأمن على حدة لن يجدي، فما من سبيل إلى معالجة الأمن بمعزل عن غيره من القضايا، فهو بحاجة إلى سياق ما. ويجب أن يعالج بموازاة المسائل السياسية الرئيسية، لا سيما مسألة الأرض والقضايا الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تفاقم الأوضاع الحرجة التي يعيش في ظلها الفلسطينيون أسرى اليأس. والتقاعس عن حل هذه القضايا معا لن يثمر سوى حلقات جديدة من العنف المتبادل قد تكون أشد فتكا وإهلاكا للأرواح“[1].

ثانيا – الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

تصاعد العنف

٤ - منذ صدور التقرير السابق والتصاعد في العنف يتنامي، وتزداد طبيعة المواجهة غلظة، حيث باتت سمتها استخدام الأسلحة التقليدية الثقيلة والقتل خارج دائرة القضاء وإنزال عقوبات جماعية بالسكان المدنيين. وفيما بين ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تشير سجلات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى أن ٥٥٨ فلسطينيا قتلوا في الضفة الغربية و٣٦٤ فلسطينيا في قطاع غزة. وأفاد المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء بأن ٥٤ من القتلى و١٦٠٠ من المصابين في قطاع غزة كانوا من الأطفال دون الثامنة عشرة. وكان ٢٩ من بين هؤلاء القتلى و٧٠٠ من بين أولئك المصابين من تلاميذ المدارس التابعة للأونروا[2].

٥ - ومع استمرار تدهور الموقف، عمدت قوات الأمن الإسرائيلية إلى استخدام أسلحة أثقل، من بينها الدبابات وطائرات الهليوكوبتر القتالية والمقاتلات النفاثة. ومرجع معظم خسائر الفلسطينيين في الأرواح في الوقت الراهن الهجمات التي تشنها إسرائيل بالقذائف الموجهة ضد أفراد مختارين يشتبه في ممارستهم للإرهاب، وإن أدت على نحو لا مفر منه إلى قتل المارة الأبرياء، وعمليات إطلاق النار التي يقوم بها الجنود والمستوطنون، والتي تعقب في بعض الأحيان تبادلا لإطلاق النيران. وفي الآونة الأخيرة، أدت عمليات التوغل العسكري المكثفة في الأراضي الفلسطينية الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية إلى وقوع الكثير من القتلى في صفوف المدنيين. وكان المرجع الأكبر للخسائر الإسرائيلية في الأرواح الهجمات الانتحارية التي شنت بالقنابل في إسرائيل نفسها وعمليات إطلاق الرصاص على المستوطنين على الطرق الالتفافية أو بالقرب من المستوطنات. **وقد دأب الأمين العام على إدانة الهجمات الانتحارية بالقنابل على المدنيين في إسرائيل بأشد العبارات الممكنة. كما صرح مرارا بأن الهجمات الإرهابية العشوائية يأباها الخُلق القويم وتضر بقضية الفلسطينيين.**

٦ - وقد ارتكبت إسرائيل ٥٨ عملية قتل خارج نطاق القضاء، أو عملية اغتيال موجهة، ضد الفلسطينيين منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقتل فلسطينيون آخرون في بعض الحالات بالقذائف الموجهة من طائرات الهليوكوبتر وبنيران الدبابات والبنادق أثناء تنفيذ عمليات الاغتيال[٣]. كما لقي الكثير من المدنيين مصرعهم في عمليات قصف القرى بالقنابل أو في تراشق بالنيران في ظروف تشير إلى استخدام القوة على نحو عشوائي وبعيد عن التناسب.

٧ - وواصلت السلطات الإسرائيلية عمليات التدمير الواسعة النطاق للممتلكات، حيث سجلت الأونروا تدمير ١٦٧ مترلا في الضفة الغربية في عام ٢٠٠١. أما في قطاع غزة، فسجلت الأونروا فيما بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عمليات تدمير كلية أو جزئية أصابت ٦٦٠ مترلا كانت تؤوي ٨٤٥ أسرة. وكان من بينها ٤٠٧ وحدات إيواء تضم ٥٥١ أسرة - وتشمل ٣٢٠ مسكنا تملكها ٤٤٨ أسرة من اللاجئين - دمرت عن آخرها[٤]. وتجري معظم عمليات التدمير هذه في الليل دون توجيه إنذار مسبق إلى السكان القاطنين فيها؛ وبعضهم أرغم على الفرار من بيوقم دون تمكينهم من إخراج ممتلكاقم. ودمرت أيضا عشرات المنازل أو خربت من جراء استخدام الأسلحة الثقيلة. وعلاوة على ذلك، دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية خلال الأزمة الحالية مساحة هائلة من الأراضي الزراعية، لا سيما في غزة. وقد أدت إقامة مناطق حاجزة حول الطرق الالتفافية والمستوطنات إلى ''تجريف'' مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بالجرافات. كما اقتلعت أشجار فاكهة وزيتون يبلغ مجموعها ٨٠٨ ٣٨٥ شجرة، ودمرت آبار ومنشآت زراعية.

٨ - وسجلت الأونروا ٧٧٢ واقعة في عام ٢٠٠١ اعتدى فيها المستوطنون في الضفة الغربية على الفلسطينيين أو أتلفوا ممتلكاقم أو سدوا طرقا أو جرفوا أرضا زراعية. وبالمقارنة بذلك فإن نشاط المستوطنين في قطاع غزة ضئيل، حيث أن عددهم قليل ووجودهم محصور إلى حد بعيد في جيوب المستوطنات[٥]. ويجدر بالذكر أن شريحة ضخمة من المستوطنين تحمل أسلحة زودقا بها قوات الدفاع الإسرائيلية[٦].

٩ - ولكل أعمال العنف هذه والاحتلال نفسه آثار سلبية على نفوس السكان الفلسطينيين. ولكن بالنظر إلى ارتفاع النسبة المئوية للسكان ممن هم دون الثامنة عشرة، فللمرء أن يتوقع أن يؤثر هذا بصورة خطيرة على حياة الجيل التالي لسنوات في المستقبل. وقد ورد أن كثيرا من الأشخاص تستبد بهم هواجس خطيرة بشأن المستقبل ويخيم اليأس على

نفوسهم. وتظهر الدراسات وجود عدد كبير من حالات الاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة بين الأطفال والشباب الفلسطينيين نتيجة للأزمة التي يعيشونها.

١٠ - وقد قبضت السلطات الإسرائيلية على أكثر من ٦٠٠ طفل فلسطيني فيما بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ وما زال حوالي ١٦٠ منهم في السجون الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، يتعرض الأطفال الفلسطينيون المحتجزون كلهم تقريبا لضروب من التعذيب النفسي والبدني أثناء الاستجواب. كما يحرمون وهم في السجون من التعليم ومن زيارة أسرهم ومحاميهم[٧].

١١ - وللأزمة آثار جنسانية خطيرة. فنتيجة لخوف الأطفال من مغادرة المترل، أصبح التماس المرأة للعمل أو التعليم خارج المترل أمرا أشد صعوبة. وفضلا عن ذلك، تتضاعف حوادث العنف النابع من أسباب جنسانية في محيط الأسرة. كما أن اجتماع تدمير المنازل وموت أرباب الأسر من الذكور مع مشاعر الإحباط التي تستبد بالرجال من جراء البطالة والعجز عن التحرك أدى إلى استشراء حاد في حالات المعاشرة الجنسية للمحارم والعنف الأسري. وقد أفادت عيادة الصحة العقلية في غزة بأن بعض السجناء السابقين يستخدمون ما خبروه من أساليب تعذيب أثناء الاستجواب لتعذيب زوجاتهم وأطفالهم[٨].

١٢ - وعادة ما يقترن الإحساس بالعجز والإحباط من جراء البطالة بفقدان رب الأسرة لمكانته في حالة ما إذا كان هو العائل الوحيد للأسرة أو عمود اقتصادها ثم أصبح عاجزا عن تلبية احتياجات أسرته الأساسية. وبدوره، يرتبط هذا الأثر النفسي الاجتماعي المتولد عن البطالة بزيادة في معدل العنف الأسري[٩].

القيود على الحركة وسياسات الإغلاق

١٣ - تعوق نقاط التفتيش وعمليات الإغلاق وحظر التجول بشدة من إمكانيات الحصول على الرعاية الطبية والتعليم والعمل. وتفيد أنباء كثيرة بأن السلطات الإسرائيلية تعامل الفلسطينيين معاملة مهينة عند نقاط التفتيش وتنزل بهم ضروبا من المضايقات اللفظية والبدنية. ويضطر في كل يوم مئات الألوف من الفلسطينيين الراغبين في التنقل بين المدن والقرى إلى المرور عبر نقطة أو أكثر من نقاط التفتيش الإسرائيلية البالغ عددها ١٣٠ نقطة عبر الأراضي المحتلة[١٠].

١٤ - وقد أصبحت سياسة الإغلاق الإسرائيلية أهم عامل من العوامل التي تؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الفلسطيني وعلى الأحوال المعيشية للفلسطينيين. وينطوي الإغلاق على درجات مختلفة من تقييد حركة السكان الفلسطينيين ومركباتهم وبضائعهم: داخل الضفة الغربية وغزة؛ وبين الضفة الغربية وغزة وإسرائيل؛ عند المعابر الدولية على المعابر بين الضفة الغربية وغزة والأردن ومصر المجاورتين. وقد فرضت قيود عامة على التنقل لأول مرة في الضفة الغربية وغزة خلال حرب الخليج في عام ١٩٩١، ثم أصبحت ممارسة رسمية شائعة منذ عام ١٩٩٣[١١].

١٥ - وخلال معظم الفترة الممتدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عرقلت بشدة الحركة بين الضفة الغربية وغزة وبين الأراضي الفلسطينية المحتلة وسائر أرجاء العالم، حيث أوقفت السلطات الإسرائيلية تنقلات الفلسطينيين بين الضفة الغربية وغزة عبر طريق ''الممر الآمن'' منذ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد أُغلق الممر رغم أن اتفاقات أوسلو تحظر إغلاقه، حيث تقضي هذه الاتفاقات بتحديد طريقين يستخدمان كممرين آمنين. ومن حق إسرائيل، لأسباب أمنية، أن تغلق أحدهما أو أن تغير من شروط دخوله، ولكن ينبغي لها أن تكفل بقاء أحدهما دائما مفتوحا[١٢].

١٦ - وقد توسعت قوات الدفاع الإسرائيلية بشدة في فرض القيود على تنقلات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة

خلال انتفاضة الأقصى. والكثيرون ممن أضيروا بهذه القيود أشخاص يحتاجون للعلاج الطبي، وعلى رأسهم الأطفال الحديثو الولادة والنساء والمسنون. وفيما بين ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ حتى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٢، وقعت ٢٣ حالة ولادة في نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشمل هذا ثلاث حالات إجهاض بسبب قنابل الغاز المسيلة للدموع فضلا عن ثلاث حالات إجهاض بسبب التأخر في الوصول إلى المستشفى والتعرض لتحرشات[١٣]. وقد أفاد مركز ''بديل'' الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين أن ٤٣٥ طفلا فلسطينيا قد قتلوا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[١٤]. وعلاوة على ذلك، فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أصابت نيران قوات الدفاع الإسرائيلية أكثر من ١٦٥ سيارة إسعاف فلسطينية، كما جرح ١٣٥ فردا من أفراد الأطقم الطبية وقُتل ثمانية وفقا لما ذكرته منظمة الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان[١٥].

١٧ - ولئن بدا أن وطأة تدابير الإغلاق الداخلي قد خفت في الربع الثاني من عام ٢٠٠١، لكنها اشتدت من جديد في الضفة الغربية في حزيران/يونيه وما زالت على هذا حتى تاريخه. والإغلاق الداخلي في الضفة الغربية أشد وأكثر صرامة منه في غزة[١٦]. وقد زادت القوات الإسرائيلية من تقييدها لتنقل الفلسطينيين بفرض حظر التجول الذي يمتد لفترات طويلة في كثير من الأحيان، على بعض المدن أو الأحياء الفلسطينية. ومن بين ممارسات قوات الدفاع الإسرائيلية على الأرض إقامة نقاط تفتيش على مداخل القرى. وعليه، يصبح الدخول إليها والخروج منها متعذرا في كثير من الأحيان إلا عبر طرق ترابية، مما يتسبب في صعاب هائلة.

١٨ - وقد تأثرت أيضا معابر الحدود الدولية تأثرا شديدا. ففيما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وشباط/فبراير ٢٠٠٢، أغلقت لفترات طويلة جميع معابر الحدود في غزة التي يمر منها السكان وتعبرها الصادرات والواردات. وقد ظل مطار غزة الدولي مغلقا منذ شباط/فبراير ٢٠٠١. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية محطة الرادار وأجزاء من مدرج الطيران. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أزالت الجرافات مدرج الطيران. كما دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية ميناء غزة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠١[١٧]. وأسفرت الاعتداءات الإسرائيلية، طبقا لوزارة النقل بالسلطة الفلسطينية، عن تدمير مباشر لمسافة قدرها ٦٨ كيلومترا من الطرق الرئيسية و ١٢١ كيلومترا من الطرق الثانوية الممتدة بين المدن الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، أشارت الوزارة أيضا إلى تعطيل ٦٥٤ باصا عاما، و ٤٥٠ ٣شاحنة، وأفادت بأن ٥٠٥ ٦ مركبة عامة تعمل بنصف طاقتها[١٨]. وقد تضررت التجارة الخارجية الفلسطينية بفعل هذه القيود والاعتداءات، كما أن الواردات والصادرات الفلسطينية، المنقولة عبر الموانئ الإسرائيلية، قد تعرضت خلال معظم هذه الفترة إلى التأخير أو المنع التام.

١٩ - ومما زاد أيضا من وطأة القيود المفروضة على التنقل نقاط التفتيش المقامة على الطرق التي أصبحت ملمحا عاديا في حياة الفلسطينيين الذين يضطرون للانتظار لفترات طويلة أمامها بينما يفتش الإسرائيليون المركبات ويفحصون وثائق الهوية. ولتحاشي هذه المعوقات، كثيرا ما يعمد الفلسطينيون إلى ترك سيارتهم الخاصة أو النزول من سيارات الأجرة وعبور نقاط التفتيش سيرا على الأقدام لأخذ سيارة أجرة على الجانب الآخر منها.

٢٠ - وقد بلغ عدد نقاط التفتيش العسكرية في الضفة الغربية ٩٧ نقطة بحلول منتصف عام ٢٠٠١. كما تسد الطرق بأكوام من التراب أو تدمر أو تشق خنادق بعرضها. وقد مزقت هذه التدابير الضفة الغربية إلى أكثر من ١٠٠ قطاع منفصل ومنعزل. وكان بغزة ٣٢ نقطة تفتيش

عسكرية[١٩]. وتشير دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن عمليات الإغلاق الداخلي قد قسمت بالفعل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ٥٤ منطقة منعزلة[٢٠]. وفيما بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، لقي ٣٣ مدنيا فلسطينيا حتفهم نتيجة لمنعهم من الوصول إلى المستشفيات أو التماس علاج طبي. وأكثر ما تحدث هذه التأخيرات عند نقاط التفتيش التي تقيمها قوات الدفاع الإسرائيلية[٢١].

٢١ - وفرض إسرائيل قيودا صارمة على حرية الحركة ينطوي على آثار مدمرة للاقتصاد الفلسطيني الذي يتسم أصلا بالهشاشة. ويعاني السكان الفلسطينيون من الفقر حتى في الظروف العادية، إذ يعيش ٥٠ في المائة منهم في مخيمات اللاجئين. وفرض أعباء إضافية على هؤلاء السكان سيحدث حتما صعابا مادية واجتماعية ونفسية جسيمة.

٢٢ - وبفعل سياسة الإغلاق الصارمة التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية والقيود الثقيلة التي فرضتها على التنقل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، باتت قدرة وكالات المساعدة على تقديم المساعدات الإنسانية في الأحوال العادية وفي حالات الطوارئ لمن يحتاجونها من اللاجئين مغلولة بشدة. كما أن موظفي الأونروا - البالغ عددهم ٥٠٠ ٣ في الضفة الغربية و٠٠٠ ٧ في غزة - واجهوا عراقيل شديدة في تسيير أعمالهم بسبب نقاط التفتيش التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية التي كثيرا ما تؤخرهم عن الوصول إلى أعمالهم في المدارس والعيادات والمكاتب الإقليمية أو تمنعهم من الذهاب تماما. وتقدر التكاليف المالية الناشئة عن اضطرار موظفي الأونروا إلى التغيب عن أعمالهم أو التأخر في الذهاب إليها بمبلغ ٢,٨ مليون دولار[٢٢].

٢٣ - وكان ارتفاع الطلب على الرعاية الطبية أهم الآثار التي خلفها الصراع القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الخدمات الصحية التي توفرها الأونروا، حيث باتت خدماتها الصحية الاعتيادية مثقلة بتزايد عدد اللاجئين الذين كانوا يقصدون في السابق المؤسسات الصحية الخاصة ثم تحولوا إلى التماس الرعاية الطبية المجانية من الأونروا بسبب المصاعب الاقتصادية التي واكبت الإغلاق. ومن النتائج الأولوية الخطيرة الأخرى للقيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية الانخفاض المؤقت في معدل تحصين الأطفال ضد الأمراض في أواخر عام ٢٠٠٠. ومن المؤشرات الأخرى لانهيار الخدمات الوقائية، وبالأخص في الضفة الغربية، ارتفاع معدل المواليد الموتى والمواليد المنخفضي الوزن؛ وتأخر النساء الحوامل في التسجيل في برامج الرعاية السابقة على الولادة أو عدم المواظبة عليها؛ وارتفاع معدلات الإصابة بالأنيميا (وهو مؤشر على تدهور الوضع الغذائي) وانخفاض معدلات قيام الجهات المقدمة للخدمات الصحية بمتابعة المرضى المصابين بأمراض غير معدية، مثل السكري، مع انخفاض مواكب في معدلات الرقابة[٢٣].

٢٤ - وكان للقيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على حرية التنقل تأثيرات خطيرة على التعليم، حيث تشير الأنباء الواردة إلى أن ١٩٠ مدرسة قد أغلقت بصفة مؤقتة، وأن ٥٥ في المائة من الطلاب في الصفوف المتقدمة يعانون من صعوبات في الوصول إلى معاهد التعليم العالي، وأن ١ ٣٠٠ طالب في غزة عاجزون عن الوصول إلى جامعاتهم في الضفة الغربية[٢٤]. وشهد عام ٢٠٠١ انخفاضا حادا في درجات الطلاب في الامتحانات النهائية في مدارس الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرجع هذا الانخفاض إلى سببين هما الصدمات النفسية التي يولدها الصراع وتعطل الدراسة بسبب الغياب المستمر للمعلمين الذين يمنعون من التوجه إلى مدارسهم إبان عمليات الإغلاق الداخلي.

الاقتصاد الفلسطيني

٢٥ - تأثر الاقتصاد الفلسطيني تأثرا مدمرا بالأزمة وبتفشي مناخ من الإحساس العميق بعدم اليقين السياسي والاقتصادي. وعليه، فقد وصلت النسبة المئوية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر (دولارين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم) يصل إلى ٥٠ في المائة، أي أكثر من ضعف معدل الفقر قبل بدء الأزمة الحالية. وقد قدر مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة مجمل خسائر الاقتصاد الفلسطيني في الإيرادات خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بما يتراوح بين ٣,١ بليون و ٤,١ بليون دولار.

٢٦ - ويقدر البنك الدولي أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠٠١ قد انخفض بنسبة ٣٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٤، أي في بداية عملية أوسلو للسلام. وفي عام ٢٠٠٠، تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٦ - ٧ في المائة، وكان السبب الرئيسي في ذلك هو ضعف أداء الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠. وكان الأداء الاقتصادي جيدا نسبيا إلى أن اندلع العنف. وتوقع البنك الدولي في عام ٢٠٠١ انخفاضا إضافيا بنسبة ١٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويقدر أن التراجع في الناتج القومي الإجمالي أكبر، أي حوالي ١٤ في المائة، وذلك لأن حجم أنشطة العمل في الخارج سينخفض حسب المنتظر بأكثر من ٣٠ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٠[٢٥].

٢٧ - ويرى الفلسطينيون في الأثر التراكمي للقيود المفروضة على حرية تنقل السكان والبضائع ضربا من الحصار. وقد خلقت هذه القيود مصاعب اجتماعية اقتصادية جسيمة. فتقييد دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل أدى إلى منع ما يقدر بـ ٠٠٠ ١١٥ فلسطيني من الوصول إلى أماكن العمل في إسرائيل. وكان لهذا عواقب وخيمة: حيث تعاني أسر هؤلاء العمال الآن من انعدام تام للدخل. وقد أصابت البطالة الآن أكثر من ٥٠ في المائة من الأيدي العاملة الفلسطينية[٢٦].

٢٨ - وأفاد المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء أن حجم البضائع الواردة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة قد انخفض بنسبة ٨,٥ في المائة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بأرقام عام ١٩٩٩؛ واستمر الانخفاض في عام ٢٠٠١ حتى وصل إلى ٤٧ في المائة نتيجة لتدابير الإغلاق الإسرائيلية. كما تراجعت الصادرات الفلسطينية بنسبة ٤,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠، ثم بنسبة ٥٢ في المائة في عام ٢٠٠١. وأفاد المكتب المذكور بأن عدد العاملين في الصناعة انخفض بنسبة ٣٨ في المائة فيما بين ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١. وانخفض عدد عمال البناء خلال الفترة نفسها بنسبة ٢٠ في المائة؛ وفي التجارة الداخلية بنسبة ٢٦ في المائة؛ وفي النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية بنسبة ٢٣ في المائة؛ وفي قطاع الخدمات بنسبة ٣٦ في المائة. وانخفضت معدلات الإنتاج في الزراعة بنسبة ١٣ في المائة وفي الصناعة بنسبة ١٩ في المائة وفي الإنشاءات بنسبة ٢٩ في المائة وفي التجارة الداخلية بنسبة ١٤ في المائة؛ وفي النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية بنسبة ٢ في المائة؛ وفي الأنشطة الأخرى بنسبة ٢٣ في المائة في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١[٢٧].

٢٩ - وتبين من دراسة استقصائية اضطلع بها اتحاد الغرف التجارية الفلسطيني أن إجمالي الواردات في الضفة الغربية وغزة قد انخفض بنسبة ٥٦,١ في المائة بالمقارنة بمعدلات ما قبل الأزمة[٢٨]. وقد لوحظ بخاصة انخفاضات كبيرة في فئات الواردات التالية: السلع الرأسمالية (٨٣,٧ في المائة)؛

والمركبات (٧٩ في المائة)؛ والأجهزة المترلية (٦٣,٣ في المائة)؛ ومواد البناء (٥٢,٧ في المائة)؛ والمنتجات الاستهلاكية (٤٨ في المائة). وانخفضت الواردات من البلدان العربية بنسبة ٦٢,٢ في المائة؛ ومن إسرائيل بنسبة ٤٤,٥ في المائة؛ ومن أوروبا بنسبة ٤١,٥ في المائة. وتشير الدراسة الاستقصائية، علاوة على ذلك، إلى زيادة قدرها ٢٥ في المائة في تكاليف الواردات وزيادة قدرها ٤٦,١ في المائة في معدل تأخر وصول الواردات[٢٩].

٣٠ - وبينت الدراسة الاستقصائية أن إجمالي الصادرات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل والبلدان الأخرى قد نقص خلال الأزمة بنسبة ٥٠,٣ في المائة بالمقارنة بالمعدلات السابقة على نشوبها. وانخفضت الصادرات الزراعية الفلسطينية بنسبة ٥٢,٦ في المائة بينما انخفضت الصادرات الصناعية بنسبة ٤٩,٦ في المائة. وانخفضت الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية بنسبة ٥١,٩ في المائة بينما انخفضت تلك الصادرات إلى البلدان العربية بنسبة ٢٧ في المائة[٣٠].

٣١ - وقد تأثر الوضع المالي والتوقعات المالية للسلطة الفلسطينية تأثرا شديدا بالأزمة الحالية. ومع عرقلة تدابير الإغلاق لتحصيل الضرائب، وانكماش الاقتصاد الفلسطيني الذي يضيق من القاعدة الضريبية، ووقف إسرائيل لتحويل المستحقات الضريبية، انخفضت الإيرادات الضريبية بحوالي ٥٧ في المائة خلال الشهور التسعة الأولى للأزمة. وقد تدارك المجتمع الدولي الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية بتقديم مبالغ كبيرة من الدعم المالي المباشر. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، كانت السلطة الفلسطينية قد تلقت حوالي ٥٧٥ مليون دولار، معظمها من البلدان العربية وبلدان الاتحاد الأوروبي[٣١].

٣٢ - وطبقا للدراسة الاستقصائية التي أجراها المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، أفادت ١٤ في المائة من الأسر الفلسطينية بأنها قد فقدت مصادر دخلها المعتاد خلال العام السابق. ومن بينها ما يبلغ ١٠,١ في المائة (٠٠٠ ٣٥ أسرة) في الضفة الغربية و٢١,٩ في المائة (٠٠٠ ٣٨ أسرة) في قطاع غزة. وأفاد حوالي ٤٧,٧ في المائة من الأسر بأنها فقدت أكثر من ٥٠ في المائة من دخلها المعتاد. وقد هبط الدخل الشهري المتوسط للأسرة الفلسطينية من ٠٠٥ ٢ شاقل إسرائيلي قبل اندلاع الأزمة إلى ٠٠٥ ١ شاقل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وكان الدخل المتوسط في آذار/مارس الماضي ٢٠٠ ١ شاقل وفي حزيران/يونيه ٣٠٠ ١ شاقل. وقد نقص الدخل المتوسط في الضفة الغربية من ٠٠٠ ٣ شاقلا إلى ٧٠٠ ١ شاقل وفي قطاع غزة من ٩٤٤ ١ شاقل إلى ٩٠٠ شاقل[٣٢].

٣٣ - وقد تفاقمت الأزمة الحالية من التردي الذي أصاب القاعدة الاقتصادية في القدس الشرقية منذ أمد طويل. وقد أظهرت الدراسة التي أعدتها غرفة التجارة والصناعة الفلسطينية أن الفنادق العربية في القدس شهدت إلغاء ٩٤ في المائة من حجوزاتها فيما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وآذار/مارس ٢٠٠١. وبلغت الديون المستحقة في قطاع السياحة في أوائل عام ٢٠٠١ حوالي ١٣,٣ مليون دولار. وبلغت الخسائر في قطاع السياحة فيما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وآذار/مارس ٢٠٠١ حوالي ٥٠ مليون دولار.

٣٤ - وخلص تقرير للبنك الدولي إلى أنه ما لم تستطع الأراضي الفلسطينية أن تحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي، رغم الاعتبارات الأمنية والسياسية، فإن توقعات الحد من الفقر في المستقبل ليست بالمشجعة، إذ لن يزداد عدد الفقراء الفلسطينيين زيادة سريعة فحسب، بل ستتسع أيضا دائرتهم بين السكان بما يمكن أن يصبح عاملا

مقوضا للاستقرار الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فما لم تفتح أمام الفلسطينيين المزيد من الأبواب للوصول إلى الأسواق الخارجية والحصول على وظائف أفضل دخلا، سواء داخل إسرائيل أو في مجالات العمل الأغزر إنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتعذر عليهم التحرر من ربقة الفقر.

الماء والبيئة والموارد الطبيعية

٣٥ - بوجه عام، تندرج الآثار البيئية للتدابير التي اتخذتها إسرائيل خلال الأزمة في ثلاث فئات عريضة: تدهور الأراضي، وإتلاف الموارد المائية، ووقف أعمال البنية التحتية الأساسية. وتتعرض الأراضي لتدهور سريع نتيجة لقطع ألوف الأشجار وإزالة البساتين وإغلاق الطرق التي يستخدمها الفلسطينيون، مما يؤدي إلى شق ألوف المسالك الترابية الجديدة كطرق نقل بديلة. وتتعرض الموارد المائية للإتلاف في خضم إتلاف المرافق البيئية، لا سيما مرافق الصرف الصحي، وبسبب القيود المفروضة على التخلص من النفايات بالطرق السليمة. وتمنع القرى الفلسطينية النائية من الوصول إلى موارد مياه الشرب بسبب عمليات الإغلاق الداخلي. كما أن عمليات الإغلاق تسبب في تعطيل الكثير من مشاريع البنية التحتية المدعومة بالمساعدات المقدمة من المجتمع الدولي لتحسين البيئة الفلسطينية[٣٣].

٣٦ - ويعيش مائتا ألف فلسطيني في ٢١٨ قرية في الضفة الغربية غير متصلة بشبكة المياه، مما يعني أنهم محرومون من المياه الجارية. ويعاني هؤلاء السكان من أزمة حادة في المياه. فهم عاجزون عن تلبية احتياجاتهم الأساسية من المياه، بما في ذلك الاحتياجات الأساسية للنظافة الشخصية وتنظيف المنازل، ولذلك يتعرضون لمخاطر صحية بالغة. والقيود التي فرضتها قوات الدفاع الإسرائيلية على التنقل منذ بداية الأزمة تزيد من خطورة الوضع وتجعل من الصعب على الصهاريج نقل المياه إلى المناطق المتضررة[٣٤].

٣٧ - ومنذ إنشاء السلطة الفلسطينية، وإسرائيل تواصل سيطرتها شبه الكاملة على قطاع المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويلزم لكل مشروع جديد للمياه، بما في ذلك المشاريع المقامة في المنطقة ألف (التي ينبغي أن تكون فيها مقاليد أمن السكان المدنيين بأكملها بيد الفلسطينيين) موافقة ممثلي إسرائيل في اللجنة الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة للمياه. وبفضل كميات المياه الإضافية التي استخرجتها إسرائيل والسلطة الفلسطينية إعمالا للاتفاق المؤقت، تحسنت بعض الشيء إمدادات المياه المخصصة للاستعمال المنزلي والحضري في مناطق شتى بالضفة الغربية. غير أن الكثير من الفلسطينيين يعانون في الصيف من عمليات فصل متكررة عن شبكة المياه، حيث تقطع عنهم المياه تبعا لبرامج الحصص التي ترغم المدن المختلفة على اتباعها بسبب ارتفاع الطلب على الماء في شهور الصيف[٣٥].

٣٨ - ويستهلك المواطن الفلسطيني العادي في الضفة الغربية ٦٠ لترا من الماء يوميا. ولا يُعرف على وجه الدقة كم استهلاك سكان المجتمعات غير المتصلة بشبكة المياه. غير أنه أقل بكثير من معدل الاستهلاك العام. ومن باب المقارنة، فإن متوسط استهلاك الفرد في إسرائيل والمستوطنات هو ٣٥٠ لترا يوميا. بينما الحد الأدنى لكمية المياه التي أوصت بها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة من أجل الاستعمال المنزلي والحضري فحسب هو ١٠٠ لتر يوميا للفرد[٣٦].

٣٩ - وتوجد ٣٦ قرية فلسطينية تعتمد اعتمادا كاملا على باعة المياه في تزويدها باحتياجاتها من الماء. وورد في التقارير أن هذه القرى (البالغ مجموع سكانها ٢٥٥ ٨٦ نسمة) قد حرمت خلال فترات الحصار من التزود بالمياه

لفترات تتراوح بين أسبوع وشهرين[٣٧]. وعلاوة على ذلك، فبسبب الصعوبات في الوصول إلى ينابيع الماء (الكثير منها في المناطق حيم التي تحتفظ فيها إسرائيل لنفسها وحدها بالسلطة على شؤون الأمن)، ارتفعت أسعار المياه المنقولة بالشاحنات ارتفاعا كبيرا في وقت شح فيه العمل والدخل بالنسبة للفلسطينيين[٣٨].

٤٠ - وتراث الاحتلال مسؤول عن الإهمال الجسيم للعناية بالمسائل البيئية والاستثمار في البنية التحتية المادية داخل المدن والقرى الفلسطينية نفسها. وهذا يشمل البنية التحتية المتهالكة لإدارة المخلفات الصلبة، والنقص في محطات معالجة مياه الصرف وانعدام المرافق الصحيحة للإمداد بالمياه، وتدني نوعية وكمية المياه الجوفية (خاصة في غزة). ويدعي تقرير أعدته حملة الإصلاح التي نظمها البنك الدولي أنه لم يبذل أي جهد لتحسين حالة الصرف الصحي في جنوب الضفة الغربية وأن مياه الصرف غير المعالجة تهدد بتلويث إمدادات المياه.

٤١ - وكان لمصادرة الأراضي الزراعية لإنشاء المستوطنات أثر كبير على الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني، خاصة في القطاع الزراعي، الذي يسهم بحوالي ٣٠ في المائة من الدخل القومي الفلسطيني. وتبعثر المستوطنات الإسرائيلية عامل هام في تقليص المساحات المفتوحة، ويشمل ذلك في بعض الحالات فقدان مساحات هامة بيولوجيا مثل الغابات والنظم الإيكولوجية الحساسة[٣٩]. والطرق الالتفافية التي تقام من أجل تمكين المستوطنين والمركبات العسكرية من التنقل دون عبور المناطق السكنية الفلسطينية، اعتقادا بأنها ستزيد من أمنهم، عامل يسهم في زيادة التدهور البيئي. فهذه الطرق مصممة من أجل التحرك بسرعات عالية، مما يتطلب تقليل الزوايا: ولذلك تسد الأودية وتزال التلال من أجل شقها. ولا يسمح ببقاء مبان أو أشجار في قطاع عرضه يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ متر على امتداد كل جانب. ومعنى هذا تدمير التكوينات الطبيعية على امتداد شريط عرضه ٣٥٠ مترا[٤٠] وطوله يزيد على ٢٠٠ كيلومتر تؤلفه الطرق الالتفافية التي بنيت بالفعل. ويجري التخطيط لإضافة ٢٥٠ كيلو مترا من الطرق الالتفافية[٤١].

المستوطنات الإسرائيلية

٤٢ - ترى الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء أن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة مخالف لأحكام الفقرة ٦ من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تمنع الدولة القائمة بالاحتلال من نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. وقد أدان الكثير من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المستوطنات باعتبارها غير مشروعة. وقد قال المقرر الخاص المعني بممارسات إسرائيل ”ما برحت عمليات توسيع المستوطنات وهدم المنازل، وتدمير الممتلكات، وتقييد حرية التنقل والحصار الاقتصادي تذكر الفلسطينيين بالاحتلال بصورة مستمرة“[٤٢]. وعلاوة على ذلك، فإلى جانب أن المستوطنات مصدر دائم للاحتكاك بين الشعبين، فإن ضمان أمن المستوطنات والطرق يفرض أعباء هائلة على إسرائيل. ويقدر أن المستوطنات الكثيرة التي أقيمت في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتطلب الدفاع عن حدود يبلغ طولها أكثر من عشرة أضعاف الخط الأخضر لعام ١٩٦٧ (خط حدود ممتد لمسافة ٢ ٠٠٠ ميل تقريبا)[٤٣].

٤٣ - وتوجد اليوم حوالي ١٩٠ مستوطنة في الضفة الغربية وغزة، يقطنها قرابة ٣٨٠ ٠٠٠ مستوطن، يعيش نحو ١٨٠ ٠٠٠ منهم في منطقة القدس الشرقية. وترتبط كل مستوطنة منها بالمستوطنات الأخرى وبإسرائيل بشبكة واسعة من الطرق الالتفافية (ممنوع على السيارات الفلسطينية استخدامها) تحفها منطقة عازلة يبلغ عرضها على كلا جانبي الطريق مساحة تتراوح بين ٥٠ و ٧٥ مترا غير مصرح

بالبناء عليها. وهذه المستوطنات والطرق التي تفصل المجتمعات الفلسطينية المحلية وتحرم الفلسطينيين من أرضهم الزراعية قد فتتت الأرض والسكان على السواء. والواقع أنها تعوق إمكانية إقامة دولة فلسطينية لأنها تقوض الوحدة الإقليمية للأراضي الفلسطينية[٤٤].

٤٤ - ويرجع أكثر من نصف صافي الزيادة في عدد سكان المستوطنات البالغ ٥٦١ ٢ نسمة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١ إلى التوسعات التي أدخلت على ثلاث مستوطنات دينية: بيتار، الواقعة جنوب غربي القدس؛ وتل صهيون/آدم، التي تحف الركن الشمالي الشرقي للقدس الشرقية؛ ومديعين إيليت، الواقعة على الخط الأخضر بين تل أبيب والقدس. أما في صافي معدل الزيادة السكانية في المستوطنات السبع عشرة التي يسكنها ٠٠٠ ٧ نسمة القائمة في قطاع غزة، الذي شهد أعنف المصادمات، فقد ظل قليلا خلال عام ٢٠٠١.

٤٥ - ووفقا لتقرير وزارة الإسكان الإسرائيلية، فإن معظم وحدات الإسكان في مشاريع الإسكان العام في غيفات زييف ومعاله أدوميم التي أضيفت على مدار السنوات الست السابقة لم يتم بيعها بعد وما زالت خالية. ورغم وجود وحدات خالية، لكن الوزارة طرحت مناقصة لبناء ٤٩٦ وحدة إضافية في معاله أدوميم في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١. ولاحظت الوزارة أن ٧٦ في المائة من وحدات الإسكان التي أقيمت في هار هوما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ (٢٠٠ ٢) لم تكن قد بيعت بعد في مطلع عام ٢٠٠١. وسعيا لتشجيع الأفراد على الاستيطان، بدأت برنامجا يقدم منحا قدرها ٢٥٠ ٦ دولارا وقرض إسكان مدعوم بنفس القيمة للمشترين. ووفقا للمكتب المركزي للإحصاء، توجد في الوقت الراهن ١٣٠ ٦ وحدة قيد الإنشاء في المستوطنات في شتى أرجاء الضفة الغربية وغزة.

ثالثا - الجولان السوري المحتل

٤٦ - تضم مرتفعات الجولان الواقعة في الجمهورية العربية السورية، والتي احتلتها إسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٦٧، بنى تحتية كثيفة للمستوطنات وإن كانت صغيرة نسبيا. وفيها نحو ٠٠٠ ١٧ مستوطن إسرائيلي يقيمون في ٣٣ مستوطنة، ويمثل هذا العدد زيادة قدرها ١٨ في المائة عما كان عليه عام ١٩٩٤. ويتجمع أكثر من ٠٠٠ ١٧ سوري، ممن بقوا في المنطقة بعد عام ١٩٦٧، في خمس قرى قريبة من حدود الجمهورية العربية السورية ولبنان[٤٥].

٤٧ - وقد باءت بالفشل في آذار/مارس ٢٠٠٠ المفاوضات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية التي كانت ترمي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان وإقامة علاقات سلام بين البلدين. وأدى هذا إلى اتخاذ عدد من القرارات الرامية إلى تنشيط العمل من جديد على توسيع المستوطنات في مرتفعات الجولان. ويعتزم المجلس الإقليمي لمرتفعات الجولان بدء حملة في مطلع عام ٢٠٠٢ تهدف إلى بناء ٠٠٠ ١ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات الإسرائيلية خلال السنوات الثلاث القادمة[٤٦].

٤٨ - وما زالت فرص العمل محدودة بشدة أمام السكان العرب في مرتفعات الجولان السورية، حيث أن تنقل السكان العرب بين الجولان والجمهورية العربية السورية يظل من الأمور المحفوفة بالمشاكل. وتنحصر فرص العمل المتاحة للسكان السوريين في الجولان في أداء المهام الشاقة التي لا تتطلب مهارة أو تتطلب مهارة ضئيلة بنظام اليومية. وفي معظم الحالات، لا يستفيد هؤلاء العمال من الاستحقاقات الاجتماعية أو التأمينات الصحية، كما أن استمرارهم في العمل غير مضمون، فضلا عن عدم وجود أحكام توفر لهم معاشا في حالة البطالة. وفوق ذلك كله، يوجد تفاوت كبير في الأجور في غير صالح السكان العرب السوريين في

الجولان[٤٧]. ومما يعرقل أيضا من تحسين أحوالهم المعيشية التدابير التي تقيد توسيع المرافق التعليمية، فضلا عن الفرص المحدودة للالتحاق بالتعليم سواء في الجمهورية العربية السورية أو في إسرائيل[٤٨].

الحواشي

(١) إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة، بيان صحفي، SG/SM/8129؛ SC/7305؛ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٢) تقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٣) منظمة بتسيليم، ''Statistics on the al-Aqsa Intifada: Assassinations – Extra-Judicial Executions''.

(٤) تقديرات الأونروا، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٥) مساهمة من الأونروا في هذا التقرير، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٦) منظمة بتسيليم، ''Tacit Consent: Israeli Policy on Law Enforcement toward Settlers in the Occupied Territories''.

(٧) هذه الحقوق تمنحها المادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل.

(٨) مساهمة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في هذا التقرير مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٩) مساهمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هذا التقرير، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١٠) تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠١، إسرائيل والأراضي المحتلة.

(١١) الأمم المتحدة، مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة، Closure Update Summary: "The Impact on the Palestinian Economy of Confrontation, Border Closure and Mobility Restrictions"، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ – ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(١٢) انظر اتفاقات أوسلو الثانية، التذييل ١.

(١٣) منظمة الحق.

(١٤) بديل (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين).

(١٥) صحيفة Ha'aretz، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١٦) مساهمة من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في هذا التقرير مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(١٧) مساهمة من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في هذا التقرير مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(١٨) رسالة من وزارة النقل إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(١٩) مركز بديل، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠١.

(٢٠) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الأمانة عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، جنيف، آب/أغسطس ٢٠٠١.

(٢١) ''Hear Palestine''، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٢٢) تقديرات الأونروا، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، Closure Update Summary: "The Impact on the Palestinian Economy of Confrontation, Border Closures and Mobility Restrictions''، ١ تشرين الأول/أكتوبر – ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٢٥) The Economist, The EU Country Report، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الصفحتان ٥٢ و ٥٣.

(٢٦) مساهمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هذا التقرير، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٢٧) صحيفة Ha'aretz، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٢٨) اتحاد الغرف التجارية الفلسطيني، ''التجارة الخارجية الفلسطينية والمعوقات الإسرائيلية''، تموز/يوليه ٢٠٠١.

(٢٩) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، Closure Update Summary: "The Impact on the Palestinian Economy of Confrontation, "Border Closure and Mobility Restrictions، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ – ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٣٠) المرجع نفسه.

(٣١) مساهمة من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في هذا التقرير، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٣٢) صحيفة The Jerusalem Times ، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٣٣) Applied Research Institute – Jerusalem "Israel's Double Standards towards Environmental Protection", 2001 .

(٣٤) منظمة بتسيليم "*Not Even a Drop: The Water Crisis in Palestinian Villages without a Water Network*"، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠١.

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) المرجع نفسه.

(٣٧) Palestinian Hydrology Group, *Report on Israeli aggressions against water sector during Al-Aqsa Intifada* ، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

(٣٨) Applied Research Institute – Jerusalem, "Israel's Double Standards towards Environmental Protection", 2001 .

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) من الائتلاف الإسرائيلي لمناهضة هدم المنازل ومصادر أخرى.

(٤١) Applied Research Institute – Jerusalem "Israel's Double Standards towards Environmental Protection", 2001 .

(٤٢) مساهمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٤٣) *Report*، أيار/مايو – حزيران/يونيه ٢٠٠١، ص ٢.

(٤٤) المرجع نفسه.

(٤٥) *Report*، تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ص ٦.

(٤٦) صحيفة Ma'ariv، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(٤٧) الجمهورية العربية السورية، وزارة الخارجية، "تقرير عن الممارسات الإسرائيلية المناهضة لحقوق الإنسان للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل"، حزيران/يونيه ١٩٩٧، الصفحات ١٢-٢٠.

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحات ٢٠ – ٢٤.